

يعد المجلس الأعلى للحسابات بموجب دستور 2011 ، يتولى باعتباره الهيئة العليا لمراقبة المالية العمومية ممارسة المراقبة على تنفيذ قوانين المالية، ويتحقق من سلامة العمليات المتعلقة بمداخيل ومصاريف الأجهزة الخاضعة لمراقبته بمقتضى القانون، وقيم كيفية تدبيرها لشؤونها، عقوبات عن كل إخلال بالقواعد السارية على العمليات المذكورة. ليس فقط على المستوى التقني المتعلق بتشخيص خريطة صرف الأموال العمومية من الناحية الكمية والنوعية ومدى الالتزام باحترام المقتضيات القانونية في جوانبها المسطرية،